

دور الجمعيات الأهلية النسائية في تمكين المرأة المصرية: دراسة تحليلية لبعض النماذج

د. فائزة محمد عبد المنعم سليم
مدرس علم الاجتماع- كلية الآداب – جامعة عين شمس

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهمية الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة المصرية، وتحقيق هذا الهدف، تناول المقال بالدراسة والتحليل: مفهوم التمكين، ومفهوم تمكين المرأة، وأبعاده، ومجالاته، ومعوقاته. بالإضافة إلى عرض وتحليل بعض النماذج من الجمعيات الأهلية في مجال تنمية المرأة المصرية وتمكينها. وقد انتهت الدراسة إلى وجود تطور ملحوظ في مجال تمكين المرأة المصرية خلال العقود الأخيرة.

This study aims to disclosure about the importance of NGOs in the Egyptian women's empowerment. To achieve this goal, the article dealt with the study and analysis: the concept of empowerment, and the concept of empowerment of women, and its dimensions, and its fields, and its obstacles. In addition to the presentation and analysis of some models of eligibility associations in the field of Egyptian women's development and empowerment. The study found that there was a remarkable development in the field of empowering Egyptian women in recent decades.

أولاً: مقدمة البحث

شهد العالم منذ عقدين من الزمن ما نقر بآثاره ووزن قوته مؤثرة تعيد تشكيل منظومة الاقتصاد العالمي، وتستدع تغييراً أساسياً في الاستراتيجيات التنظيمية.

وتتمثل أهم هذه القوى: العولمة، والدرجة العالية من التعقيد، والتكنولوجيا الجديدة، وزيادة حدة المنافسة، والتغير في الهيكل الاقتصادي والسياسي. وتنعكس هذه القوى على المنظمات بكافة أشكالها، مما يتطلب سرعة الاستجابة لتلك التغيرات والتكيف معها، وأخذ ملامح المبادرة؛ حيث تستطيع أن تحافظ على استمراريتها. وقد اكب ذلك التغير ظهور العديد من المفاهيم التي تسعى لتطوير الأداء وتحسينه ورفع كفاءة القوى البشرية، ومن أبرزها: مفهوم التمكين الاجتماعي الشامل للأفراد، سيما النساء باعتبارهن من القوى الضعيفة في المجتمع.

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بقضايا المرأة ومكانتها في المجتمع، وقد تخطت الجهود الإطار التقليدي في تبني حصول المرأة على كافة حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ذلك الإطار الذي مثل صعوبة واضحة لتحقيق هذا الهدف. ومع تطور منظمات المجتمع المدني وتبنيها لقضايا الفئات المهمشة، زاد الاهتمام بالجمعيات الأهلية النسائية، ومن خلال عملها التطوعي استطاعت النهوض بقضايا المرأة بشكل ملحوظ.

ويتمد

جذور الاهتمام بالمرأة في التاريخ، إلا أنه خلال العقد الأخير وفي إطار الاهتمام العالمي المنبثق من تغير مفاهيم التنمية والتأكيد المستمر على البعد الاجتماعي في عملياتها تصاعد الاهتمام بتنمية المرأة من خلال مناهج منظمة ومخططة، وأصبح وضع النساء

في أي مجتمع يعتبر مقياساً للمدى تطور ونمو هذا المجتمع، كما أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً بتطور تباطؤ وثيقاً بمدى تقدم النساء وقد رتهم على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا مجال اليوم لتصور مجتمع نعا ني نصف طاقاته الإنتاجية من التخلف وتفتقد القدرات التي تمكنها من المشاركة الفعالة في عمليات التنمية والتغيير لملاحقة التغيير العالمي.

لقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً من قبل الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني بتفعيل دور المرأة في التنمية الشاملة وبالأهتمام بوجود المرأة في برامج التنمية البشرية، والحرص على تمكينها من حقها وقها وتوعيتها بأبوابها ومسئولياتها (1)؛

لأن مشاركة المرأة في التنمية وتمكينها يعد أحد المؤشرات التي يقاس عليها تقدم الأمم ونهوضها، ومن المؤشرات الهامة في ترتيب الدول في أدلة التنمية البشرية المختلفة حيث أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 على " أن التنمية الإنسانية في البلدان العربية تعاني من نواقص ثلاث هي: نقص الحرية، ونقص التمكين، ونقص المعرفة، بل إنها تعاني من نقص لافت للنظر في مختلف وسائل تحقيق الاشتباكات الأساسية.

وتواجه المرأة في العالم العربي العديد من التحديات مثلها مثل بقية النساء في المناطق الأخرى من العالم بما في ذلك عدم المساواة في الجنسية، وغياب الموارد الأساسية: كالوقت والمال. ومما يفاقم من هذا الوضع، الطبيعة المحافظة لهذه المجتمعات، ومن ثم بروز تحديات كبرى تواجه المرأة في عملية اتخاذ القرار للمشاركة بشكل منفتح في العمل السياسي والحصول على الدعم الجماهيري المطلوب للفوز، على سبيل المثال. حيث يتم تصنيف المرأة - سيما في المجتمعات العربية - ضمن المجموعات الضعيفة والمهمشة، وفي ذات الوقت وبشكل منظم، يسعى المجتمع إلى تثبيت عملية التكيف الاجتماعي للمرأة لتقبل بوضعها المهمش. وبحكم جسامته هذا التصنيف للمرأة كقوة مهمشة.

وبالرغم من وجود مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945 وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الصادر عام 1948، لازالت غالبية الدول في العالم الأفرو-عربي بحاجة للاهتمام بموضوع تمكين المرأة في عملية التنمية بشكل كامل. ففي العديد من المجتمعات الأفريقية والعربية، هناك جهود واعية من خلال سن قوانين وممارسة العادات والتقاليد التي تركز تهميش المرأة. ونتيجة لذلك، برزت العديد من المبادرات المستجيبة للقضايا المتعلقة بحقوق المرأة وفي المنتديات العلمية ومنها: مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة في بيجين. كل هذه الجهود موجهة نحو تمكين المرأة بهدف خلق فرص لها لتتمكن من تحقيق كامل قدراتها (2). كما برز التمكين الاقتصادي للمرأة بنفس القدر كجانب مهم ومستدام لتسريع عملية التنمية في الدول النامية. ومنذ مؤتمر بيجين عام 1995، فإن العبء المتزايد والثابت للفقر في أوساط النساء شكل جانبا حيويا لخطة عمل بيجين كما انه ظاهرة تم التعامل معها في الأهداف الألفية للتنمية وخطط NEPAD.

وعلى مستوى المجتمع المصري، تواجه المرأة المصرية في الألفية الثالثة عديد من التحديات العالمية المتمثلة في ظاهرة العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات التي تتطلب درجة عالية من القدرة على إدارة المعرفة والأخذ بأساليب التفكير العلمي والابتكار للوصول إلى أفضل القرارات التي تعظم الاستفادة من هذه التحديات وتقلل من آثارها السلبية (3).

كما تواجه المرأة تحديات إقليمية متمثلة في:

قضايا الحرب والسلام والتنمية ونشر الديمقراطية. أما على المستوى المحلي فتتمثل في العديد من القوانين والسياسات العامة ومشكلات البطالة والأحوال الشخصية، وبعض التحديات المحلية الأخرى التي تواجه المرأة. لقد فرضت كافة هذه التحديات حتمية تمكين المرأة ودعم مشاركتها في عملية اتخاذ القرار وتعزيز وصولها إلى مناصب السلطة وصنع القرار (4). لهذا فقد نصت المادة (13) من إعلان مؤتمر بيجين على

"تمكين المرأة من مشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة العامة بما في ذلك عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، هي أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلام" (5).

فالمشاركة والتمكين هما وجهان لعملية واحدة، حيث أن مفهوم التمكين يشير إلى كل ما من شأنه أن يطور مشاركة المرأة أو ينمي من قدرتها وعيها ومعرفة، ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية والسيكولوجية والاجتماعية والسياسية ويتيح لديها كافة

القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها، والإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع⁽⁶⁾.

وقد صدقت مصر على المعاهدات والاتفاقيات الدولية لتعزيز مساهمة المرأة في الحياة العامة والسياسية، فقد وقعت على الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق السياسية للمرأة وتمت صياغة حقوق المرأة في بنود الدستور، ومواد القوانين المصرية التي لا تفرق بين الفرص التي يحصل عليها المواطنون إلا بقدر استعدادهم لتحمل المسؤولية وقد رتهم على اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة للمشاركة في عملية التنمية⁽⁷⁾.

لقد حظي المجتمع المدني باهتمام الباحثين في مختلف الميادين العلمية، وقد نبع هذا الاهتمام بعد أن أخفق القطاع الحكومي في القدرة على تحقيق الآمال التي كانت تصبو إليها الشعوب باختلاف انتماءاتها. ونتيجة لذلك الإخفاق الحكومي، اتجهت الأنظار إلى القطاع الثالث (تنظيمات المجتمع المدني) ليصبح شريكا في أداء الدور التنموي. فقد أكد عدد من المفكرين على ضرورة فتح المجال للمجتمع المدني ليكون شريكاً أساسياً في تطوير المجتمعات وتنميتها. ويتضح ذلك في دعوة (انتوني جينز)⁽⁸⁾ في كتابه (الطريق الثالث) الذي انتقد فيه طريقي الاشتراكية والليبرالية الجديدة ودعا إلى تجديد الديمقراطية الاجتماعية عن طريق سياسة الطريق الثالث الذي يستند إلى عدة قيم (راعي فيها المتغيرات الجديدة التي تتعرض لها المجتمعات) ومن هذه القيم:- (المساواة، حماية الجماعات المهمشة، الحرية، لا حقوق دون مسؤولية، لا سلطة دون ديمقراطية، التعددية العالمية (الكونية) وقد قام جينز بوضع برنامج لسياسة الطريق الثالث يسعى إلى تعميق وتوسيع الديمقراطية.

ثانياً: مفهوم التمكين Empowerment

مفهوم التمكين من المفاهيم الاجتماعية المهمة باعتبار عنصر حيوي لا يمكن تجاهله في عملية التنمية، فعملية التمكين تعني العمل الجماعي في الجماعات المقهورة، أو المضطهدة للتغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو سلب حقوقهم.

ومفهوم التمكين والتقوية أساسيان لتقديم المرأة فهو يمكن المرأة من اتخاذ القرارات والمطالبة بالحصول على الحقوق والخدمات⁽⁹⁾. وهناك عدد من التعاريف يمكن تتبعها على النحو التالي:

يعرف Vanessa (1987) تمكين المرأة: بأنه إضفاء القوة على المرأة. والقوة هنا تعني أن يكون للمرأة كلمة مسموعة، ولها القدرة على التحليل والابتكار والتأثير في القرارات اللاحقة ماعية المؤثرة على المجتمع ككل وأن تكون موضع احترام كمواطنة

متساوية ولها إسهاماتها على كل المستويات في المجتمع، وإدراك قيمتها ليس فقط في المنزل بل في المجتمع⁽¹⁰⁾. كما عرف Hadi (1997) التمكين في ضوء خصائص المرأة الممكنة: بأنها المرأة التي تشعر بالثقة في نفسها ولديها إمكانية التحليل، وتستطيع أن تتحكم

في قرارات حياتها بصفة عامة. بالإضافة إلى أن عملية التمكين تتطلب تغيير التبعية والتحكم في المصادر المادية واتخاذ القرارات وممارسة السلطة والتقليل من عدم المساواة في النوع وذلك يتطلب إدراك النساء

لاحتياجاتهن الاستراتيجية ووضعهن الاجتماعي⁽¹¹⁾. ويشير (Muller, 1983) إلى تمكين النساء: بأنه قدرة المرأة أو مجموعته من النساء في أن

قاوموا التحكم المفروض لضبط سلوكهن أو إنكار حقوقهن والحصول على المصادر الاجتماعية والمادية التي تشتق منها القوة، إلا أن مصادر القوة تنعوقها عناصر ثقافية جامدة. كما يعرف الخلف (2000: 1) التمكين بأنه: الإجراء الذي بموجبه

يتم إعطاء النساء مزيد من القوة ليكون لهن السيطرة والمسؤولية الاجتماعية على الأعمال التي يقومون بها لتحسين الأداء⁽¹²⁾.

و عرف صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة (2000) التمكين: على أنه توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والتحكم في المجتمع أي أن التمكين هو مشاركة المرأة مشاركة كاملة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها ضمن حيز الواقع⁽¹³⁾. ويعرف السيد روجي (1998) التمكين: كاستراتيجية لتقوية الفقراء في حق تقرير مصيرهم بأنفسهم من خلال المشاركة في اتخاذ قرار على المستوى المحلي وما قد يواجهه ذلك من تعارض للمصالح بين بناء القوة والفقراء، ويستلزم ادراك الفقراء وتنظيمهم واتفاقهم حول أهدافهم ومصالح مشتركة وتدريبهم مشاركتهم، واستشارتهم في المنظمات الشعبية والحكومية ليتحولوا من متلقين للخدمات إلى مطالبين بها⁽¹⁴⁾. كما عرف السلمي (2005) التمكين: بأنه تقوية الأفراد، بمعنى منحهم الفرصة للمشاركة، والانطلاق باستغلال طاقاتهم الذهنية كاملة في حل مشاكل العمل وتحسين الإنتاجية⁽¹⁵⁾.

بناء على ما سبق، وكما حاولنا تصياغة تعريف أكثر شمولاً للمفهوم تمكين المرأة، يمكن تعريف هذا المفهوم من وجهة نظر الدراسة الحالية على النحو التالي: تمكين المرأة هو العملية التي يتم بمقتضاها توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والمعارف والمهارات والمعلومات اللازمة لمساعدتها على تحسين ظروفها المعيشية وإنجاز أهدافها، وذلك بهدف تعزيز قدرتها على المساهمة الإيجابية في رفاهية أسرتها وتحسين دورها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ويتضح من التعريفات التي قدمت حول مفهوم التمكين، أن البعض نظر إلى المفهوم على أنه " تحرير الإنسان من القيود، وتشجيع الفرد، وتحفيزه، ومكافأته على ممارسة روح المبادرة، والإبداع"⁽¹⁶⁾. فالتمكين يحل محل الفرد من الرقابة الصارمة والتعليمات الجامدة والسياسات المحددة، ويعطيه الحرية في تحمل المسؤولية عن التصرفات والأعمال التي يقوم بها، ومن ثم يحل محل إمكانيات الفرد ومواهبه الكامنة فلا يمكن الاستفادة من مواهب الفرد وقدراته وإمكانياته، لا للمؤسسة ولا للفرد نفسه، مما يؤدي إلى إهمال هذه القدرات وضياعها وموتها في النهاية. ووصف Downen (1995) التمكين على أنه حالة ذهنية تتمثل في الخصائص الآتية⁽¹⁷⁾:

- أ. الشعور بالسيطرة والتحكم في أدائه للعمل بشكل كبير.
- ب. الوعي والإحساس بإطار العمل الكامل (أي الأعمال والأشياء التي تدور في ذلك العمل الخاص الذي يقوم به الموظف).
- ج. المساءلة والمسؤولية عن نتائج أعمال الموظف.
- د. المشاركة في تحمل المسؤولية فيما يتعلق بأداء الوحدة، أو الدائرة، وحتى المؤسسة التي يعمل بها. إذن، يعطي التمكين الفرد مزيداً من المسؤولية المناسبة للقيام بما هو مسؤول⁽¹⁸⁾.

ويقصد بالتمكين في هذه الدراسة: القضاء على كل مظاهر التمييز ضد المرأة، ومع الاعتراف بدورها، وموقعها في الخطط التنموية، ويرتبط بذلك آليات لبناء قدرات المرأة وتحقيق الاعتماد على الذات. وهنا نرى أن مفهوم التمكين يرتبط بمفهوم القوة وذلك من حيث مصادرها وأنماط توزيعها في المجتمع، وهذا الارتباط يوفر القدرة على إدراك طبيعة التحولات الاجتماعية على المستوى العالمي والتي تهتم بمصالح الفئات المهمشة والتي لا تملك القوة، وهذا يعني أن تمكين النساء يتحقق من خلال توسيع فرص الخيارات والبدائل أمامها. ويجعل هذا المفهوم من التنمية مشروع مشترك، حيث لا يقتصر المفهوم على مجرد ممارسات الرعاية الاجتماعية للنساء، بل يصبح الهدف المحوري: تمكين المرأة من عناصر القوة الاقتصادية، والسياسية، والمعرفية، ومن ثم مساعدتهن على التأثير في كافة عمليات التنمية.

و يجعل هذا المفهوم من التنمية مشروع مشترك، حيث لا يقتصر المفهوم على مجرد ممارسات الرعاية الاجتماعية للنساء، بل يصبح الهدف المحوري: تمكين المرأة من عناصر القوة الاقتصادية، والسياسية، والمعرفية، ومن ثم مساعدتهن على التأثير في كافة عمليات التنمية. وهنا نجد أن محاولات توسيع الاتجاه الداعم لقضايا المرأة، في ظل الخلاف الشعبي المرتبط بالموروث الاجتماعي والثقافي، محددا رئيسيا لدعم مشاركة المرأة في القطاعات الثلاث: الحكومية، والخاصة، والأهلية، بجميع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويعد ذلك تقدم تطور ملموس في التفاعل داخل القطاع الواحد، أو بين القطاعات الثلاث الحكومية والأهلي والخاص. **فعلى المستوى الرسمي**، برز دور الحكومة في الاهتمام بالتنمية بالمشاركة تحقيقا لمبدأ " شركاء التنمية "، وما يحتوي من فاعلية على مستويات متعددة، ونتج عن ذلك مشاركة المرأة في كافة مواقع العمل الحكومي، وتضمن قضايا المرأة في الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وإيجاد إطار مؤسسي يهتم بوضع مجموعة آليات لتفعيل البرامج لمقترحة في هذا المجال، ومن بين تلك الآليات إنشاء المجلس القومي للمرأة عام 200م، والذي تبنى قضايا شؤون المرأة وتنميتها، من خلال اقتراح السياسات العامة وبرامج تنفيذها. **وعلى المستوى الأهلي**، نجد أن التوجه التنموي الذي شهدته الجمعيات الأهلية بشكل عام، والمعنية بأنشطة المرأة، حيث ساعد على زيادة مساحة العمل الجماعي الموجه لقضايا المرأة، والذي يهدف إلى تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا، وقد ساعد على ذلك الدعم الحكومي نسبيا، بالإضافة إلى برامج التمويل، وتوافر بعض البرامج التدريبية والتأهيلية لبناء القدرات البشرية، علاوة على تأسيس الجمعيات النسائية، الأمر الذي ساعد على زيادة الجهود الأهلية في هذا الإطار، حيث نشطت الجمعيات في إعداد وتنفيذ العديد من المشروعات التي ساعدت على الحد من زيادة الفقر، ومواجهة الأمية، وتسرب الفتيات من التعليم، وبرامج تقديم القروض الصغيرة خاصة النساء المعيلات، ومن ثم رفع المستوى المعيشي للمرأة، بجانب حملات التوعية ومواجهة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة.

وارتبط بهذا التفاعل على المستوى الحكومي والأهلي ، تم إعادة النظر في العديد من التشريعات القانونية، واستحداث تشريعات أخرى، أسهمت في تحسين وضع المرأة المصرية، بالإضافة إلى وضع العديد من السياسات التي سادت على تغيير نظرة المجتمع نحو المرأة، خاصة في الشق الإعلامي، عن طريق توجيه خطاب إعلامي يتضمن التوعية بأهمية دور المرأة والدعوى لإلغاء كافة أشكال التمييز ضدها، وحث مؤسسات المجتمع المدني على دمج المرأة في أنشطتها.

ثالثا : مدخل التمكين وتنمية المرأة Empowerment and Development

التمكين مفهوم حديث ظهر في نهاية تسعينات القرن العشرين وأصبح الأكثر استخداما في سياسات وبرامج معظم المنظمات غير الحكومية، وهو أكثر المفاهيم اعترافا بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية، وبالتالي فهو يسعى للقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها من خلال الآليات التي تعينها على الاعتماد على الذات. وتكشف الأدبيات حول المفهوم أنه على الرغم من التباين في توسيع أو تضيق مجالات تطبيقه إلا أنه يلتقي عند مفهوم القوة من حيث مصادرها وأنماط توزيعها باعتبار أن ذلك أمر ضروري لإدراك طبيعة التحولات التحولات الاجتماعية التي أصبحت تعمل لصالح الفئات المحرومة والمهمشة والبعيدة عن مصادر القوة، لذلك تتحقق قوة المرأة بتمكينها من ظروفها وفرصها وممارسة حقها في الاختيار، وبمدى توافر فرص اعتمادها على نفسها.

يجعل مدخل التمكين التنمية أكثر تفاهمية ومشاركة بين الرجال والنساء، ومن ثم لا تكون التنمية مجرد رعاية اجتماعية للنساء وإنما تكون التنمية اجتماعية تهدف إلى تمكين النساء

من امتلاك عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية لتمكنهن من الاعتماد على الذات في تحسين أوضاعهن المعيشية والمادية على نحو متواصل، والمشاركة والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس جوانب حياتهن، فالتمكين يهدف إلى خلق سياق تنموي موات للمشاركة والتفاعل يعتمد على تطوير المهارات والقدرات وفرص التطور الحرفي. كما أنه يعتمد أيضا على تطوير العلاقات الاجتماعية في اتجاه مزيد من التوازن والاستقرار، وتعزيز علاقات النوع بعيدا عن التمييز. والاهتمام الأساسي بالتمكين الاقتصادي الذي يعد مقدمة ضرورية للتمكين في المجالات الأخرى.

رابعاً: أنواع التمكين ومؤشرات

1. **التمكين السياسي:** يتبلور التمكين السياسي في دعم المشاركة السياسية للمرأة، من خلال زيادة نسبة تمثيلها في مواقع اتخاذ القرار، وزيادة نسبة عضويتها في الأحزاب السياسية والنقابات، والجمعيات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، وزيادة تمثيلها في المؤسسات العربية والإقليمية والدولية⁽¹⁹⁾. ويمكن تحديد مؤشرات في :

- نسبة النساء في المجالس المحلية ومراكز اتخاذ القرار.
- نسبة النساء في الخدمة المدنية.
- نسبة النساء اللواتي سجلن للتصويت في الانتخابات.
- نسبة النساء التي يحق لهن التصويت من الجنسين.
- نسبة النساء في مجلس النواب والأعيان.
- تعظيم مشاركة النساء في اختيار وصياغة السياسات العامة والقطاعية ووضع الموازنات وتوزيع اعتمادها.

2. **التمكين الاقتصادي:** يهدف التمكين الاقتصادي إلى⁽²⁰⁾:

- زيادة في حجم مشاركة المرأة في سوق العمل.
- مدى استفادة المرأة من عائد المشاركة في التنمية.
- العمل على تمكين المرأة وزيادة قدرتها واعتمادها على الذات، من أجل إسهامها في الحياة الاقتصادية.

مؤشرات التمكين الاقتصادي :

- التغير في نسبة معدلات التوظيف.
- مشاركة أفراد الأسرة في أعمال البيت ورعاية الأطفال.
- الفرق في المرتبات والأجور بين النساء والرجال.
- النسبة المئوية للملكية.
- النسبة المئوية للمصروفات على الصحة والتعليم.
- النسبة المئوية للفرص المتوفرة للمرأة لتطوير قدراتها التقنية كالخدمات الفنية
- المقدمة من قبل الحكومة أو المصادر غير الحكومية.

3. **التمكين الاجتماعي:** ويركز على مجموعة من الأهداف⁽²¹⁾:

- أ. زيادة نسبة مشاركة المرأة في القضايا المجتمعية، محليا وعربيا مع التأكيد على دورها الهام في تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع.
- ب. إيجاد المزيد من العلاقات المتنوعة بين منظمات المرأة الوطنية والعربية من أجل التنسيق فيما بينها.
- ج. رفع مستوى الوعي للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

د. العمل على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على إحداث التوازن في مسؤوليتها ودورها التنموي

4. مؤشرات التمكين الاجتماعي

أشار المجلس القومي للمرأة في تقريره الأول عام ٢٠٠١ إلى مؤشرات التمكين الاجتماعي التالية⁽²²⁾:

مؤشرات الخصائص الديموجرافية للمرأة: الصحة، الغذاء، التعليم، المشاركة، فرص العمل.

- الفرص المتاحة للوصول إلى مصادر المعرفة والمعلومات.
- عدد النساء في منظمات المجتمع المدني.
- مقارنة النساء اللواتي في مواقع اتخاذ القرار بالعدد الكلي للأفراد في المشاريع والدوائر الرسمية وغير الرسمية.
- حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالإنجاب.
- مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات على مستوى الأسرة والعمل والمجتمع المحلي.
- حرية المشاركة داخليا وخارجيا بالمقارنة بالرجال.
- مشاركة المرأة في إدارة وتنظيم البرامج والمشروعات التنموية.
- وقد حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة⁽²³⁾ مؤشرات للتمكين الاجتماعي وهي:
- قدرة النساء على التحليل المستقل والنقد والوصول إلى المعلومات.
- قدرة النساء على العمل والإفصاح عن الممارسات العنيفة ضدهن.
- قدرة النساء على التعامل جماعيا ضد أشكال الاستغلال مثل الأجور الصغيرة.
- قوة صنع القرار.
- زيادة القدرات الإدارية والتخطيطية للمرأة.
- زيادة أعداد النساء اللاتي يدرن الخدمات الخاصة بهن.

1. التمكين القانوني:

يسعى الإطار القانوني إلى إيجاد ضمانات تحافظ على دور المرأة، وتضمن حقوقها من خلال تقرير المجلس القومي للمرأة، 2004⁽²⁴⁾ وذلك عن طريق:

- العمل على تعديل التشريعات التي تحد من دور المرأة.
- مدى توعية المرأة العربية في حقوقها القانونية.
- تطبيق جميع الاتفاقيات الدولية التي تضمن الحقوق المدنية للنساء سواء في ظل الاختلال أو غيره.

■ التمكين المؤسسي:

الذي يهدف إلى تقوية البنية الأساسية للمنظمات والهيئات التي تسعى إلى النهوض في مجال المرأة، وزيادة دور جميع المؤسسات التي تهتم بالمرأة، والعمل على إيجاد شبكة اتصال بين صانعي السياسات الكفيلة بتحسين وضعية المرأة في مختلف القطاعات⁽²⁵⁾.

خامسا: أهداف التمكين

يهدف التمكين بصفة عامة إلى إكساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته، وما بداخله من قدرات ومهارات يصل بها إلى نوعية الحياة التي يريدها ولا تعني التنمية الحصول على المزيد بل التطور نحو الأفضل، وزيادة الخيارات المتاحة وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات والسلع وتعزيز قدرات الأفراد. ويضيف⁽²⁶⁾ الأهداف الفرعية التالية لعملية التمكين:

- يعمل مع الناس للسيطرة على شئون حياتهم.
- تهتم عملية التمكين بزيادة ثقة الفرد وزيادة الاستقلالية.
- مساعدة العملاء على رؤية أنفسهم، إيجاد حلول ذاتية لمشاكلهم.
- بنية القدوة كعنصر معقد ذي تأثير بالغ القوة.
- التحكم في شئون الحياة الشخصية، زيادة الثقة بالنفس، القدرة على التصرف في الأمور الحياتية اليومية.
- جعل الأفراد يستخدمون قدراتهم المكثفة للعمل مع الآخرين لإحداث التغيير.
- خلق سياق تنموي موات للمشاركة والتفاعل بالاستناد إلى تطوير المهارات والقدرات والثقة بالنفس وفرص التطوير المعرفي .
- **الخصائص الرئيسية للتمكين:**
- أشار السروجي⁽²⁷⁾ إلى عدة خصائص للتمكين على النحو التالي :
- التمكين قوة وسلطة وتأثير يرتبط بالقدرات والامكانيات .
- التمكين حرية وإبداع .
- التمكين هدف من أهداف رعاية ومقابلة الحاجات الإنسانية .
- يتوقف التمكين على الإطار الثقافي والقيمي ورأس المال الاجتماعي في المجتمع .
- يرتبط التمكين بالمبادرة والجودة والمسؤولية الكاملة في الأداء .
- إقناع الذات والآخر بالقدرة على التمكين .
- وسيلة لتحقيق الأهداف المجتمعية ومؤشرات لعائد التنمية والرعاية الإنسانية .
- وسيلة للعدالة ومحاربة الفساد، وزيادة الثقة والتضامن الاجتماعي .

كما أضاف ملحم⁽²⁸⁾ الخصائص التالية للتمكين :

- الشعور بالسيطرة والتحكم في أداء العمل بشكل كبير .
- الوعي والإحساس بإطار العمل الكامل المكلف به الموظف .
- المساءلة والمسؤولية عن نتائج أعمال الموظف .
- المشاركة في المسؤولية فيما يتعلق بنشاط الوحدة، أو فيما يتعلق بأداء الوحدة، أو المنظمة التي يعمل بها .
- يرى الكبيسي⁽²⁹⁾ أنه من خصائص تمكين المرأة العاملة ما يلي :
- **التقرير الذاتي:** ويعني حرية السيدات العاملات في خياراتهن، وانتقاء أساليب عملهن، والمفاضلة بين بدائلهن لصياغة قراراتهن
- **الأهمية الذاتية:** ويقصد بها إحساس السيدات العاملات بمكانتهن، ودورهن، واستشارتهن، وأهمية الواجب الذي يؤدونهن، وبالاهتمام الذين يحظن به.
- **الثقة بالنفس:** فالسيدات العاملات يدركن إمكانياتهن، وما لديهن من طاقات، ويثقن بقدرتهن على أداء ما يكلفن به من مهام، ويعتمدن على أنفسهن في مواجهة الصعاب.

○ **القدرة على التأثير:** وهذا يعني إيمانهم بقدرتهم على أن يكن لهم دور فعال في منظماتهم، وإحساس الآخرين بهم، والسماع لهم، والاستئناس بمقترحاتهم والآخذ بأراهن والاستفادة من ذلك كله.

سادسا: مبادئ التمكين وأبعاده :

يعتمد التمكين على عدة مبادئ أساسية هي⁽³⁰⁾:

- **مبدأ المشاركة:** يعد من أهم المبادئ التي تناسب التمكين حيث أنه يبني أساس عملية المشاركة من جهة المرأة والإحساس بمشكلاتها والمشاركة في حلها بناء على قدراتها واستثمار مواردها .
- **مبدأ الاعتماد على الذات:** يسعى مدخل التمكين إلى العمل على تنمية قدرات المرأة الشخصية لكي تتمكن من مواجهة مشكلاتها بنفسها وبأقل الإمكانيات المتاحة لها.
- **مبدأ العدالة المجتمعية:** يسعى مدخل التمكين إلى إحداث وتحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، والعمل على الدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء ويتم ذلك بأسلوب موضوعي بعيدا عن التحيز الشخصي.
- **مبدأ البدء مع المجتمع:** حيث يتعامل التمكين مع المرأة من حيث هي ثم محاولة مساعدتها لتنمية قدراتها والتعامل معها حسب مواردها المتاحة فقط ثم يحاول تنميتها وإيجاد مصادر أخرى لتدعيمها.

كما أضاف السروجي⁽³¹⁾ المبدأين التاليين للتمكين:

- **مبدأ المسؤولية:** يعد الوصول للمعلومات والحصول عليها شرطاً من شروط المسؤولية، وإعطاء الفرص للمواطن لمراقبة أداء الحكومة، كما أن المسؤولية أداة فعالة لتصحيح الأداء والمطالبة وتبني مطالب وحاجات المواطنين.
- **مبدأ العدالة والمساواة القانونية:** التي ترتبط بحقوق المواطنة والحقوق والواجبات، مما يتطلب المساواة والعدالة في التشريع بين المواطنين جميعاً بابتائهم انتماهم الفئوية أو الجنسية أو المهنية... إلى غير ذلك من جوانب انتماهم أفراد المجتمع.

سابعا : معوقات تمكين المرأة :

توجد العديد من المعوقات التي تواجه جهود وتمكين المرأة بصفة عامة والمرأة الريفية المعيلة بصفة خاصة، حيث يمكن تصنيف هذه المعوقات على النحو التالي :

1. معوقات التمكين الاجتماعي للمرأة:

يتفق كل من محرم⁽³²⁾ على أن معوقات التمكين الاجتماعي للمرأة تتمثل في الآتي:

أ. الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والمهاري: حيث تعتبر الأمية من أخطر المشاكل التي تواجه عملية التنمية، فالأمية تمثل عائقاً كبيراً أمام التنمية، وتزداد خطورتها عندما تكون بين النساء وهن المربيات والأولاد للأطفال، حيث تزداد الخطورة على مستقبل الأجيال.

ب. القيم والعادات الاجتماعية والنظرة الاجتماعية المتخلفة: عقبة رئيسية في سبيل تحسين مركز المرأة ومن أمثلة هذه القيم، سيطرة الرجل على المرأة وخضوع المرأة واطاعتها بشكل

مطلق للرجل، وتفضيل الذكور على الإناث والزواج المبكر، والاعتقاد أن مكان المرأة هو البيت، وعدم إقرار العادات والتقاليد بتوظيف المرأة.

ج. عدم المساواة بين الرجل والمرأة: هناك تفاوت كبير بين الرجل والمرأة ظهر في ارتفاع معدلات الأمية لدى الإناث عن الذكور، وزيادة معدلات تسربهن من التعليم، وانخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة، وانخفاض نصيبها من الموارد الاقتصادية، وأيضاً نصيبها في المشاركة الشعبية على كافة المستويات مازال منخفض.

2. معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة : لخص (درويش، ٢٠٠٤) معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة في الآتي (33).

- أ. عدم قدرة المرأة على التوفيق بين واجباتها المنزلية والتزاماتها الوظيفية.
- ب. عزوف الرجل في مجتمعنا عن تقبل المشاركة وتحمل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة .
- ج. عدم توافر التسهيلات التي تخفف من الأعباء الأسرية عن المرأة .
- د. المجتمعات العربية مجتمعات ذكورية يصعب فيها قبول أن المرأة تأخذ قرارها بنفسها دون تدخل الرجل في حياتها لأنه وفي أغلب الأحيان يفرض عليها البقاء في المنزل لرعاية الأطفال حتى وإن كانت تعول أسرتها ويكون مرجعها لأحد الذكور بعائلتها فلا تستطيع أخذ أي قرارات بدون الرجوع إليه .
- هـ. هناك معوقات مرتبطة بالنوع تتجلى في استهانة الرجل بقدرتها على العمل والقدرة على التفاوض واتخاذ القرار.

3. معوقات التمكين السياسي للمرأة:

اتفق معظم الباحثين على أن أهم معوقات التمكين السياسي للمرأة هي (34):

- نمط الموروثات الثقافية
- سيادة ثقافة التمييز ضد المرأة.
- عدم رغبة المرأة وعدم ثقتها بنفسها إلى درجة الإحجام عن المشاركة السياسية:
- تقاد المرأة للحماس السياسي والاهتمام بالأمور السياسية.
- عدم اقتناع قيادات الأحزاب السياسية بدور المرأة.
- لمواقف السلبية السائدة تجاه مشاركة المرأة في الحياة العامة.
- انخفاض الأداء البرلماني وعدم الاهتمام بمناقشة قضايا المرأة.

ثامنا : دور الجمعيات الأهلية في تنمية المرأة المصرية وتمكينها:

تلعب الجمعيات الأهلية دوراً مهماً في تمكين المرأة المصرية في مختلف المجالات التنموية؛ نظراً لقرب تلك الجمعيات لفضاءات النساء، كما أنها تستطيع تدعيم الجهود الحكومية في هذا الشأن. وقد خطت الجمعيات الأهلية في مصر خطوات كبرى ، استطاعت أن تسهم في مجال تمكين المرأة وتنميتها بقدر معقول، ويمكننا التعرف على تاريخ الجمعيات النسائية في مصر.

■ تاريخ الجمعيات النسائية في مصر (1):

(1) الشبكة العربية الأهلية، المرأة في المنظمات الأهلية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999، ص 12 – 14

شاهد نهاية القرن التاسع عشر تأسيس الجمعيات النسوية في مصر، وذلك على أساس طائفية ودينية، ومن أمثلة ذلك "الجمعية الخيرية للسيدات المارونيات"، "جمعية يد المساعدة النسائية الخيرية"، و"الجمعية الخيرية النسائية" بالإسكندرية، و"الجمعية الخيرية للسيدات السوريات" في طنطا و"الجمعية النسائية القبطية" بالفيوم، عام 1908م أسست زينب أنيس "جمعية الشفقة بالأطفال"، وقد ضمت هذه الجمعية أكثر من 50" عضوه من نساء الطبقة العليا، كما أسست فاطمة رشيد "جمعية ترقية المرأة التي اهتمت بإبراز دورها في إطار الدين الإسلامي.

ثم تأسست "جمعية حزب العفاف النشيطة" عام 1911م، وفي عام 1914م تأسست جمعية ثقافية ضمت ملك حفني ومي زيادة، وأطلق عليها "جمعية الاتحاد النسائي التهديبي". وقد شهدت تلك الجمعيات النسائية أحداث ثورة 1919م، وقامت بدور مهم ضد الاستعمار الانجليزي، وتأسست في هذا العام "جمعية المرأة الجديدة". وقد شكلت الحركة النسائية المؤسساتية لجنة للعمل واجتمعت "اللجنة المركزية للنساء الوافديات" بالكنيسة المرقسية بالأزبكية في 8 يناير عام 1920م، وتم انتخاب هدى شعراوي رئيسا لها، وعام 1932م تأسس "الاتحاد النسائي المصري" الذي قام بإنشاء ورشة للمعاقات عام 1924م، ومدرسة ابتدائية عام 1937، ومدرسة التطريز عام 1924. وفي عام 1937م قامت زينب الغزالي بتأسيس "جمعية النساء المسلمات" وأسست فاطمة راشد الحزب النسائي عام 1942م، إدارية شقيق فقد أنشأت اتحاد أبناء النيل، وكان يهدف إلى توجيه أنشطته نحو نساء القاهرة، من حيث توفير وجبات مدعومة لنساء الطبقات العاملة، ومكتب تشغيل لخريجات الجامعة، مع تشجيع المحاضرات، والتمثيل المسرحي، وتوعية النساء بحقوقهن. وفي عام 1946م شاركت رابطة العاملات المصريات في تكوين اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، وهي أول منظمة للنساء العاملات في مصر، وشهد عام 1951م عدة مظاهرات نسائية للمطالبة بحقوق المرأة. وبعد القيام بثورة 1952م وصل عدد الجمعيات النسائية إلى 4% من مجموع الجمعيات وذلك عام 1987م، وتم ترشيح النساء للمجالس المحلية منذ عام 1970م، وجاء عام 1975م ليشهد حصول المرأة على مقاعد في البرلمان، كما ارتفعت نسبة النساء من الجمعيات الخاصة بتنظيم الأسرة، ورعاية الطفولة.

وفي إطار الجهود النسائية في مصر، فقد شاركت المرأة في فعاليات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة عام 1994م، وأيضاً المؤتمر الدولي الرابع للمرأة في بكين عام 1995م. كما شهدت حقبة التسعينيات تزايد عدد الجمعيات الأهلية النسوية، لمناقشة الصحة الإنجابية، والعنف ضد المرأة، وأعيد تكوين اللجنة الفرعية للمرأة عام 1997م، وفي نفس العام شكلت بمبادرة من الأمم المتحدة مجموعات عمل في مجالات صحة المرأة، والتميز ضد الطفولة، والمساواة والتعليم، والعنف، ورفع الأعباء عن كاهل النساء وبذلك ازداد الاهتمام بقضايا المرأة.

تاسعا : نماذج مختارة من الجمعيات الأهلية النسائية ودورها في تمكين المرأة المصرية(35):

1. ملتقى الهيئت لتنمية المرأة:

تاريخ المنشأة: كانت بداية الفكرة عام 1994، من مصريتين تعيشان في المهجر، وضمت التجربة إلى جانب الجمعيات الأهلية، أمانات المرأة بالأحزاب السياسية على اعتبار أنها جزء من المجتمع المدني، وخلال عامين وفي إطار لجنة مكونة من 9 جمعيات استمر منها سبعة، وكان دور هذه اللجنة هو صياغة احتياجات المجموعة. وتم إشهار تلك الجمعيات عام 1996، وقد صممت تيارات فكرية مختلفة، وكان المعيار الأساسي لتجمعها هو الموافقة على كافة بنود الاتفاقية الدولية، لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء وتتكون الجمعية العمومية من 22 جمعية

تشمل مناطق الدلتا والقاهرة والصعيد، ويتكون مجلس الإدارة عشر جمعيات ونسبة تمثيل النساء 9 إلى 1 من الرجال.

أهمية ملتقى الهيئات لتنمية المرأة: ترجع أهمية المرأة في أنه يمثل أحد الأنماط الجديدة للعمل الأهلي في مصر، وهي عبارة عن شبكة تضم مجموعة من الجمعيات والمنظمات الأهلية. وفي هذا السياق تفيد إحدى عضوات الملتقى: " أن فكرة الملتقى هي تنمية الجمعيات من أجل تحسين الأداء وتحقيق الأهداف خاصة التنويه، وهو يعتبر حلقة وسيطة، اتصالها بالجمهور يكون عبر الندوات والمجلة التي يصدر منها 4 آلاف نسخة، وأيضا من خلال التدريب للعاملين بالجمعيات، وتبادل المعلومات والخبرات.

وقد تحددت أهم أهداف الملتقى في: زيادة التدريب والدعم المؤسسي، وإيجاد منبر إعلامي يعبر عن المجموعة، وتأسيس مركز معلومات وتوثيق، يعمل على تجميع ما لدي الجمعيات لتبادل الخبرات وتحقيق أقصى استفادة للجميع.

الأنشطة: في محاولة السعي نحو تحقيق الأهداف التنموية والتمكين، نفذ الملتقى عدة نشاطات أهمها: إقامة وحدة تدريب بدأت في تنفيذ برامج تدريبية، وإقامة وحدة إعلامية ومن أنشطتها إصدار مجلة "انهار" وهي تصدر كل ثلاثة شهور، وإقامة وحدة إنتاج أفلام (قامت عام 1998 بإنتاج فيلم عن أثر قانون الإصلاح الزراعي على الفلاحين باسم: شكاوي الفلاحة والفلاح الفصيح مايو 1998، وتقوم حاليا بإعداد فيلم درامي عن الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء. كما يقوم الملتقى بنشر البحوث، وعقد ندوات للتوعية بقضايا المرأة.

2. جمعية تنمية المرأة بدمنهور.

تأسست الجمعية منذ خمسة عشر عاما، وتعمل في محافظة البحيرة، وعضويتها مختلفة بين النساء والرجال المهتمين بقضايا المرأة، يمثلون الجمعية العمومية التي تنتخب مجلس الإدارة المكون من 7 أشخاص.

أهم الأهداف: تهدف الجمعية على تنمية المرأة اجتماعيا، وتحقيق مشاركتها في العمل العام بالريف والحضر، كما تعمل إلى تنميتها اقتصاديا للتغلب على ظاهرة "تأنيث الفقر"، بجانب نوعيتها بحقوقها القانونية والسياسية، وذلك من خلال: محو أمية المرأة والتي تصل نسبتها في البحيرة إلى 82% بين النساء، وتلاشي مفاهيم التمييز بين الرجل والمرأة، وتحقيق مناخ مشجع لممارسة الديمقراطية.

الأنشطة: تواجه الجمعية كافة المشكلات التي تواجه المرأة بتنظيم برامج التوعية وتعليم وتدريب المرأة الريفية من خلال 24 مركزا لتنمية المرأة على ستة مراكز إدارية بالمحافظة، ومن أجل تحقيق برامجها تتعاون الجمعية بشكل مستمر مع المجالس المحلية والشئون الاجتماعية وفرع جامعة الإسكندرية بدمنهور. وإلى جانب التعاون مع الجهات الرسمية تتعاون أيضا مع العديد من الجمعيات والمراكز العاملة في مجال المرأة ومجال الجمعيات الأهلية بالقاهرة والإسكندرية (مثال: مركز دراسات المرأة الجديدة – رابطة المرأة العربية – مركز قضايا المرأة المصرية – الجمعية المصرية للسكان والتنمية – الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة- معهد تنظيم الأسرة بالإسكندرية – جمعية الثقافة والتنوير بالإسكندرية).

3. جمعية بور فؤاد لرعاية الأسرة والطفولة:

تاريخ النشأة: تم إشهار الجمعية في يناير 1994 تحت رقم 281 شئون اجتماعية بمحافظة بور سعيد، معظم العضوية في الجمعية من النساء وبالمثل مجلس الإدارة.

أهم الأهداف: تهدف الجمعية إلى مواجهة كافة المشكلات التي تواجه النساء في مصر، والمترتبة على " قانون الأحوال الشخصية"، والممارسات الضارة بهن وخاصة مظاهر العنف مثال: عمالة الفتيات في سن صغيرة، وقانون الجنسية الذي يحرم المصرية المتزوجة من أجنبي بإعطاء جنسيتها لابنائها، وأيضا انخفاض المستوى الاقتصادي بين النساء والمصحوب بزيادة معدلات الإفقار. ومن بين أهم الأهداف : رعاية الأسرة والطفولة، وتقديم الخدمات الصحية للفقراء، وتدعيم مشروع الأسر المنتجة لرفع المستوى الاقتصادي، والحفاظ على البيئة وتوعية

المرأة بحقوقها السياسية والقانونية، والمشاركة في تنمية المجتمع، وحماية المستهلك، وهما نشاطان مرتبطان بتطور علاقة الجمعية بوزارتي الصحة والإسكان والشؤون الاجتماعية. **الأنشطة:** من أهم أنشطة الجمعية محو الأمية، وتعليم الكبار وتعليم الخياطة والتريكو، فتح حضانة من قبل الشؤون الاجتماعية، ومركز للصحة الإنجابية يتبع المركز التخصصي لتنظيم الأسرة ورعاية الطفل، كما تعمل الجمعية على تنظيم الندوات التثقيفية والتي تناقش القضايا القانونية والصحية، والمشاركة في المؤتمرات، وتحرص الجمعية على الحصول على الملصقات والكتيبات التثقيفية بهدف توزيعها محليا واستخدامها في النشاط الخاص بالتوعية، محاولة مساعدة الفقراء، في الحصول على الخدمات الضرورية كالعلاج، وجمع التبرعات العينية من القادرين لتقديمها للفئات الفقيرة.

4. جمعية النهضة لتنمية المرأة بالناصرية – أسوان:

تاريخ النشأة: يعتبر مجتمع الناصرية من المجتمعات الحديثة نسبيا (5 - 6 سنوات عام 1999)، وهو نموذج للمجتمعات الناتجة عن الهجرات الداخلية، وجمعية النهضة المصرية لتنمية المرأة بالناصرية من أهم مشروعات تحسين أوضاع تلك المنطقة وقد تم إشرافها عام 1996، وتتميز هذه الجمعية بأن المؤسسات لها قد عملن في مجال العمل الاجتماعي وخاصة المرأة حين كن تابعات لجمعية تنمية المجتمع بالناصرية منذ عام 1992. وتعتمد فلسفة هذه المشروعات على مبدأ المشاركة الشعبية على مبدأ المشاركة الشعبية، وعلى ذلك تم تقسيم الناصرية إلى 10 قطاعات لتطبيق هذا المبدأ.

أهم الأهداف: وضع حلول للمشكلات التي تواجه المرأة، وزيادة تنمية المرأة صحيا واجتماعيا وثقافيا، وتغيير العادات والتقاليد الخاطئة، وتحسين المستوى المعيشي، والمشاركة في المؤتمرات والندوات لزيادة وتبادل المعلومات والخبرات في المجال الاجتماعي والصحي والثقافي،

الأنشطة: من أهم الأنشطة في مجال تنمية المرأة وتمكينها: تأسيس عيادة طبية مجهزة (تنظيم أسرة - ممارس عام)، و نوادي للأطفال (3 فصول)، وقاعة مؤتمرات للإيجار، وكافيتريا للجمعية، وفصول تعليمية ووحدة إنتاجية للملابس الجاهزة.

5. جمعية رعاية الأسرة بالإسكندرية:

تاريخ النشأة: بدأ نشاط هذه الجمعية في 1932، وكانت البداية بأنشطة خيرية إلى أن تم تسجيل الجمعية في الشؤون الاجتماعية.

أهم الأهداف: تعتبر الجمعية أن مشكلة الطلاق من أهم المشكلات التي تواجهها الأسرة المصرية خاصة المرأة، وأهم مسبباتها الأحوال الاقتصادية ومن هنا يأتي أهمية دور مكتب توجيه الأسرة. ولأهمية المشكلة التي تتبناها الجمعية ولخطورتها في المجتمع الكلي نجد أنها تضعها في صدارة أهدافها - في محاولة لحل المشكلات التي تؤدي إليها.

الأنشطة في مجال تمكين المرأة: تأسيس مركز تدريب مهني، ومركز محو أمية، ومركز تنظيم أسرة، و مكتب توجيه الأسرة: وهو يتكون من مجموعة من الاجتماعيين ومستشار قانوني، ويسعى المكتب إلى حل المشكلات الأسرية، وندوات التوعية حول موضوعات مختلفة مثال: (تنظيم الأسرة، الزواج المبكر).

6. جمعية تنمية ونهوض المرأة:

تاريخ النشأة: قامت فكرة هذه الجمعية عام 1986 على احتياج النساء العائلات لأسر إلى المساعدة، وذلك في منطقة المقطم (الزبالين بصفة خاصة)، حي منشية ناصر، وقد تم إشراف الجمعية عن طريق 20 فردا من المهتمين بتنمية المرأة، وذلك عام 1987 كجمعية أهلية لدى

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تطوعي والعضوية مشتركة بين النساء والرجال. هذا وترى الجمعية أن وضع المرأة خاصة التي تنتمي إلى الفئات الفقيرة والمهمشة في تدهور ولا بد من تقديم يد العون لهن.

أهم الأهداف: مساعدة المرأة من الناحية الاقتصادية، ومساعدة المرأة من الناحية الاجتماعية، ومساعدة المرأة من الناحية القانونية، ومساعدة المرأة من الناحية الصحية. وفي حالة تحقيق تلك الأهداف يتم إمداد النساء العائلات لأسر بقروض صغيرة، وتقديم المعونة الفنية في إدارة المشروعات الصغيرة، بجانب الاستشارات القانونية.

وبناء على الأهداف السابقة تم تحديد الفئات المستهدفة من هذه الخدمات التي تتوجه أساساً إلى النساء المعيلات لأسر، فقد تم تحديد سبع شرائح هي: الأرامل، المطلقات، والمهجورات، وزوجة المدمن، وزوجة المسن، وزوجة العاجز، والأخت الكبرى التي تجبرها ظروف الحياة على العمل لإعالة باقي أفراد الأسرة.

الأنشطة: بالإضافة إلى تقديم القروض للنساء العائلات لأسرهن في منطقة منشية ناصر والتي تصل إلى ما يقرب من مائة قرض عام 1999، فقد عقدت الجمعية بعض حلقات للتوعية حول موضوعات قانونية مثل: (الطلاق، والزواج، والميراث، وتم الاستعانة في بعض الحالات بالأفلام التسجيلية).

7. مركز دراسات المرأة الجديدة:

تاريخ النشأة: تم إشهار هذا المركز عام 1990 على هيئة شركة مدنية غير تجارية رغم أن بداية الفكرة كانت عام 1948، حيث بدأت مجموعة من العناصر النسائية ذات الخلفية السياسية والمنتمية أساساً للحركة الطلابية في السبعينات، في عقد لقاءات بهدف دراسة أوضاع المرأة على المستوى القومي والعالمي، حتى تم الإشهار. وتستند المجموعة على مبادئ الديمقراطية، وأهمية العمل التطوعي وخصوصية وأهمية قضايا النساء مع التركيز على الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع، وإلى جانب ذلك فإن المنظمة تؤمن بأهمية السعي لتحقيق العدالة، والقضايا على جميع أشكال الجنس أو العرق أو اللون أو الانتماء الديني أو الفكري أو السياسي أو الطبقي.

أهم الأهداف: المساهمة في الحركة النسائية المصرية، ووضع قضية المرأة في مقدمة القضايا الاجتماعية، ومساعدة ودعم النساء المهمشات، تنمية قدراتهم وتوعيتهم بمصالحهم، والمساهمة في إرساء أسس المجتمع المدني.

الأنشطة: القيام بالدراسات والأبحاث الميدانية، ونشر نتائج هذه الدراسات والأبحاث من خلال الندوات وورش العمل، وإصدار مجلة غير دورية، والتنسيق مع المنظمات النسائية الأخرى المصرية، وعربية، والمساهمة في تأسيس الشبكات (شبكة سالمة لمناهضة العنف ضد المرأة، شبكة عايشة العربية، لجنة تعزيز قدرات المرأة التي تعمل تحت مظلة اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية، شبكة المنظمات العاملة على متابعة مقررات مؤتمر بكين بمبادرة من منظمة اليونسيف). وحضور المؤتمرات الخارجية والمحلية، والقيام بحملات حول موضوعات مختلفة بعضها يتعلق بالمرأة والبعض الآخر بقضايا عامة مثال: حملة جمع التوقيعات على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، حملة الإفراج عن المناضلة الفلسطينية سهيلة، حملة تطوير قانون الجمعيات.

8. جمعية الدفاع عن حقوق المرأة – العريش:

تاريخ النشأة: نشأت الجمعية في التسعينات بهدف تحسين وضع المرأة وتحقيق المساواة، وترى الجمعية أن أهم مشكلة تتعلق بأوضاع وقضايا المرأة في مجتمعنا تتعلق بالحقوق الشرعية والقانونية المهددة نتيجة عدم وعي المرأة بها من ناحية، ونتيجة الأوضاع السائدة من عادات

وتقاليد وبطء إجراءات التقاضي من جهة أخرى. ووترى الجمعية أيضا أن هناك ازدياد في حدة الفقر مع إهدار حق طاقات المرأة.

أهم الأهداف: النهوض بمكانة المرأة ورفع مستواها في كافة المجالات، والتوعية بحقوق المرأة المختلفة، مثال حق الميراث والرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية، وعمل مشروعات تستهدف تشغيل المرأة ورفع مستواها الاقتصادي، والاستفادة من موارد البيئة المحلية واستغلالها بما يعود بالنفع على المجتمع والمرأة.

الأنشطة: مشروع تنمية وتشجير حي المساعدين بالنخيل والممول من مرفق البيئة العالمي، ومشروع تعليم وتدريب الفئات على الحاسب الآلي، والمسح الطبي للأمراض المتوطنة، وتصنيف النباتات الطبية بالمحافظة، وعقد ندوات توعية المرأة عن حقوقها الضائعة والمساعدات في حل المشكلات.

9. ملتقى المرأة والذاكرة:

تاريخ النشأة: تأسس الملتقى رسميا في يناير 1997، حيث كان قد بدأ عام 1995 كمشروع إلى أن تقرر أن يستقل كإسسية، وهو عبارة عن مجموعة بحثية تعمل وفق نشاط مخطط، وتركز تلك المجموعة على الأنماط والمفاهيم الثقافية المنحازة ضد المرأة، وذلك بدراسة تاريخ نشأتها والهدف منها.

أهم الأهداف: يتركز عمل المجموعة على إعادة قراءة التاريخ الثقافي العربي من منظور يأخذ في الاعتبار الشكل الثقافي والاجتماعي للجنس، وذلك بهدف إنتاج مادة ثقافية يمكن استخدامها في القطاع الاجتماعي عن قضايا المرأة، ومن ثم إدخال البحث الذي يأخذ في الاعتبار الشكل الثقافي والاجتماعي للجنس إلى الدوائر الأكاديمية العربية.

الأنشطة: محاولة التعاون والتفاعل مع أكبر عدد ممكن من المؤسسات والهيئات من أجل نشر فكر المجموعة، ويتمثل أحد نماذج التفاعل والعمل المشترك في العلاقة مع بعض المؤسسات التي ترعاها وزارة الثقافة، كما وجدت المجموعة أيضا استجابة من قبل الصحافة لدعوتها.

كما ينظم أيضا ملتقى المرأة والذاكرة مما يمكن تسميته ندوات توعية، وكمثال لتلكالندوات: (مقارنة بين منهج التشريع في الإسلام، وفي القانون الوضعي الانجليزي – الحواديث الشعبية من وجهة نظر المرأة – مقارنة الحركة النسائية في مصر والهند – عرض لمشروع مسرحية نسائية).

10. الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية:

تاريخ النشأة: تأسست الهيئة عام 1952، بمبادرة من القس د/ صموئيل حبيب، وفي البداية تركز عملها في قرية حرز مركز أبو قرقاص بالمنيا، في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، وبدءا من عام 1954 توسعت أنشطتها التعليمية الموجهة للمرأة وذلك بتنمية النشاط الاقتصادي المنزلي والنشاط الزراعي مع الرجل، ووصل نشاط تلك الهيئة حتى جنوب أسيوط، وحتى القاهرة شمالا، وذلك في السبعينات.

أهم الأهداف: تحاول الهيئة التأثير في الثقافة العامة للجمهور، ومكافحة الأمية، وصاحب ذلك إنشاء نواد للقراءة، وكان الهدف هنا هو تغيير الأنماط الثقافية الخاطئة والضارة مثل الختان. كما تنظر إلى المرأة بوصفها كائن كامل الأهلية والنظرة الدولية لها تحول دون ذلك، كما تى أن الثقافة العامة السائدة تعمل على ترسيخ المفهوم الدولي للمرأة، وتغيير ذلك يتطلب التأثير في العادات والتقاليد، وبالإضافة إلى رفع المستوى الاقتصادي للمرأة، بتعليمها كيف تكون مكتفية ذاتيا، بتعليمها مهارات جديدة.

الأنشطة: تتضمن أنشطة الهيئة عقد الندوات في المجالات الآتية: (التعليم – الصحة – التنمية الاقتصادية – التنمية الزراعية والبيئة)، كما تنتمي الهيئة إلى عدد من التكوينات مثل مجموعة مناهضة ختان الإناث، ولجنة مكافحة الأمية، وجمعية الصعيد للتربية والتنمية، كما اشتركت الهيئة أيضا في لجنة على المستوى العربي حول، الاستخدام المستديم للأراضي الزراعية". وتحرص الهيئة على التعاون مع الأجهزة الحكومية المتخصصة، ففي مجال الصحة الإنجابية هناك برامج تعاون مع وزارة الصحة، ومع الوحدات الصحية، وعلى مستوى التعليم هناك برنامج مع هيئة تعليم الكبار.

وبشكل عام فإن الهيئة تستند في أنشطتها مع مبدأ المشاركة والحوار. ويمكن توضيح ذلك من خلال نسبة اندماج المرأة المصرية في أنشطة الجمعيات ومجالاتها مقارنة بنسب الرجال في بعض المجالات التنموية⁽³⁶⁾.

ونتيجة الجهود المبذولة من قبل الجمعيات الأهلية في مجال تمكين المرأة، ارتفعت نسبة مشاركتها في مختلف المجالات التنموية، حيث تشير نتائج الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى ارتفاع مستوى تمكين المرأة حيث تبين:

- أن نسبة المشتغلات بالقطاع غير الرسمي (2010م) 46,7% بينما تصل نسبة الرجال 47,3%.
- نسبة المشتغلات بالقطاع غير الرسمي بدون أجر (2010م) 60,3% بينما يصل بين الرجال إلى 11,7%.
- نسبة المقيدات في الجداول الانتخابية (2010م) 41%، وبين الرجال 59%.
- أما أعضاء النقابات المهنية من النساء (2009م) فكان 31% بينما كان بين الرجال 69%.

- ¹ - الجرواني، نادية عبدالجواد: الأندية النسائية وتحسين نوعية الحياة، دراسة مطبقة على الأندية النسائية بمحافظة القاهرة والجيزة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد (23)، أكتوبر، 2007، ص 150.
- ² - كبير ماتو، تمكين المرأة في أفريقيا والعالم العربي: الاستحقاقات والفرص والتحديات، قسم العلوم السياسية، جامعة أبوجا، 2011.
- ³ - الشناوي، ليلى حماد: سياسات وبرامج الحد من الفقر، دليل مرجعي لبرامج التنمية البشرية، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة، عتق استصلاح الأراضي، 2006، ص 11.
- ⁴ - الجندي، نادية، المرأة والتنمية، ندوة أفاق طموحاتنا للجدد، الإدارة العامة لشئون المرأة، وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية، القاهرة، 2001، ص 12.
- ⁵ - نصار، هبة، التمكين الاقتصادي للمرأة طريقا لتقليل الفقر، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة، القاهرة، 2006، ص 12.
- ⁶ - الشناوي، ليلى حماد: سياسات وبرامج الحد من الفقر، مرجع سابق، ص 13.
- ⁷ - ثابت، نشوب توفيق، تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية: دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص 15.
- ⁸ - جدينز، أنتوني: الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية، ترجمة (محمد الجوهري، وأحمد زايد، ومحمد محي)، مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010م، ص 117.
- ⁹ - المجلس القومي للمرأة، تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك (1981-2004)، الطبعة الثانية، القاهرة، 2005، ص 95.
- ¹⁰ - Vanessa, Griffin, Women Development and Empowerment: A pacific Feminist Perspective, Asian and Pacific Development Center, Kuala Lumpur, 1987. P. 117.
- ¹¹ - Hadi, A. The NGOs Intervention and women's Empowerment, the Bangladesh experience, in International Seminar on Women's Empowerment, Stockholm, 1997, p. 1.
- ¹² - Muller, A. Female Empowerment and Demographic Processes, Moving Beyond Cairo, 1998, p.3. <http://www.iussp.org>.
- ¹³ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مدخل سياسات النوع الاجتماعي، مكتبة بآسيا، 2000، ص 64.
- ¹⁴ - السروجي، طلعت مصطفى: استراتيجيات تقوية الفقراء لتمكينهم من اتخاذ القرار على المستوى المحلي، بحث منشور، المجلس الأعلى للجامعات، 2000، ص 68-69.
- ¹⁵ - السلمي، علي، ملامح الإدارة الجديدة في عصر المتغيرات وانعكاساتها على إدارة التغيير، الملحق الإداري الثابت، إدارة التغيير ومتطلبات التطوير في العمل الإداري، جدة، 2005، ص 254.
- ¹⁶ - ZEMEKE, R. and Schaaf, D (1989), The Service Edge: 101 Companies That Profit from Customer Care (New York: New American Library, pp. 65-66.

- ¹⁷ - BOWEN, D.E. and Lawler, E. (1995) « Empotement Service Employées, Sloan Management Review, sommer, 73-83,
- ¹⁸ - الساعدي، مؤيد يوسف: قياس استعداد منشأة الأعمال للعمل بإستراتيجية التمكين، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، م(3)، ع(11)، 2006.
- ¹⁹ - فحجان، وفاء محمود ، مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل لدراسة ميدانية بمدينة غزة، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 200، ص 39.
- ²⁰ - Longwe, Sara. **Education for Women's Empowerment or Schooling for Women's Subordination?** In Gender and Development, an Oxfam journal, volume 6.No.2. July.1998, p. 19.
- ²¹ - Longwe, Sara. **Education for Women's Empowerment or Schooling for Women's Subordination?**, op cit , , p. 18-19.
- ²² - المجلس القومي للمرأة، المرأة في مصر، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، 2001م.
- ²³ - U. N. D. P. Human Development Report, Second Edition, Allyn and Bacon, London, 2000, p. 13.
- ²⁴ - المجلس القومي للمرأة، تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك (1981 - 2004م) الطبعة الثانية، القاهرة، 2005 ، ص 310.
- ²⁵ - أمانى قنديل ، المنظمات الأهلية العربية وتمكين المرأة، التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة ، 2005، ص 43.
- ²⁶ - Herbert, J and Irene S. Edition, Allyn and Bacon, London, 1980, p. 67.
- ²⁷ - السروجي، طلعت مصطفى: رأس المال الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص 258.
- ²⁸ - ملحم، يحيى سليم، التمكين كمفهوم إداري معاصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 7.
- ²⁹ - الكبيسي، عامر خضير ، إدارة المعرفة وتطوير المنظمات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص 141.
- ³⁰ - عبد اللطيف، سوسن عثمان، التمكين وأجهزته، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، في (عبد اللطيف، هبة أحمد،)، 2005، ص 351.
- ³¹ - السروجي، طلعت ، رأس المال الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص 260-261.
- ³² - أنظر في ذلك كل من:
- محرم، إبراهيم سعد الدين، التنمية الريفية، سلسلة التثقيف التعاوني، مركز عمر لطفي، للتدريب والتعاوني، العدد ١٢، الأسماطية، 1990، ص 10.
- الساعاتي، سامية حسن، علم اجتماع المرأة، مكتبة الأسرة، مطابع الهيئة المصرية العامة، للكتاب، القاهرة، 2003، ص 76.
- كاظم، فاطمة، وعدلي أبو طاحون، المرأة الريفية المصرية عطاء عبر التاريخ، المجلس القومي، للمرأة، القاهرة، 2003، ص 251-252.
- ³³ - درويش، رمضان محمد، واقع المرأة المصرية ودورها النشيط في التنمية، المؤتمر السنوي الرابع للثلاثاء لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافي، القاهرة ، 2004، ص 11.
- ³⁴ - أنظر كل من :
- كمال، محمود مصطفى، اتخاذ المشاركة السياسية للمرأة أفضى صناع القرار السياسي، مؤشرات ومحددات. العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة، القاهرة، 2003، ص 20.
- نوير ، عبد السلام، المشاركة السياسية للمرأة في مصر، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، المجلد ٣٩، العدد، الثاني، 2002، ص 18.
- الجوهري، هناء، دراسة تحليلية لشهادتنا المشار كات في الحياة العامة العربية، المرأة وقضايا المجتمع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2002، ص 347.
- ³⁵ - هند واصف (وأخرون)، دراسات الحالة، مصر - المرأة في المنظمات الأهلية" ، مركز دراسات المرأة الجديد، المرأة في المنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية الأهلية، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى 1999، ص 365 - 391
- ³⁶ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وضع المرأة والرجل في مصر 2011م www.conference.newegypt.com